

Distr.: General
27 July 2016
Arabic
Original: English

الجمعية



الدورة الثانية والعشرون

كينغستون، ١١-٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٦

بيان من رئيس جمعية السلطة الدولية لقاع البحار عن أعمال الجمعية في دورتها الثانية والعشرين

١ - عُقدت الدورة الثانية والعشرون للسلطة الدولية لقاع البحار في كينغستون، في الفترة من ١١ إلى ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٦.

أولاً - إقرار جدول الأعمال

٢ - أقرت الجمعية، في جلستها الخامسة والخمسين بعد المائة المعقودة في ١٢ تموز/يوليه، جدول أعمال دورتها الثانية والعشرين (ISBA/22/A/1). وكان ما مجموعه ١٨ بنداً مدرجاً في جدول الأعمال لتنظر فيها الجمعية خلال الدورة.

ثانياً - انتخاب الرئيس ونواب الرئيس

٣ - في الجلسة نفسها، انتخبت الجمعية العميد البحري محمد خورشيد علم (بنغلاديش)، مرشح مجموعة دول آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، رئيساً للجمعية. وإثر مشاورات للمجموعات الإقليمية، انتخبت الجمعية أوجينيو خواو مويانغا، موزامبيق (مجموعة الدول الأفريقية) وكارلوس ألبرتو ميكايلسن دن هارتوغ، البرازيل (مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)، وكينيث وونغ، كندا (مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى) وبرانيسلاف زيتش، سلوفاكيا (مجموعة دول وسط وشرق أوروبا) نواباً للرئيس.



ثالثا - تعيين لجنة وثائق التفويض

٤ - في الجلسة الخامسة والخمسين بعد المائة أيضا، عملا بالمادة ٢٤ من نظامها الداخلي، عينت الجمعية بناء على اقتراح من الرئيس لجنة وثائق تفويض مؤلفة من تسعة أعضاء، هم الاتحاد الروسي والأرجنتين وألمانيا وجامايكا والجزائر والكاميرون وميانمار والنمسا واليابان.

رابعا - النظر في طلبات الحصول على مركز المراقب

٥ - كان النظر في طلبات الحصول على مركز المراقب البند الأخير الذي نظرت فيه الجمعية في جلستها الخامسة والخمسين بعد المائة. ومُنحت مركز المراقب للمشاركة في أعمال الجمعية المنظمات التالية: منظمة غير ربحية مقرها فيينا، مؤسسة تيسين - بورناميتسا للفن المعاصر (ISBA/22/A/INF/1)؛ والمركز الأفريقي لتطوير قطاع المعادن، مقره أديس أبابا (ISBA/22/A/INF/2)؛ ومركز بحوث الحدود في جامعة دورهام، مقره المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (ISBA/22/A/INF/3)؛ ومنظمة Resolve، مقرها واشنطن العاصمة (ISBA/22/A/INF/4)؛ وصناديق بيو الاستثمارية الخيرية، مقرها فيلادلفيا، الولايات المتحدة (ISBA/22/A/INF/5)؛ ومبادرة إدارة أعماق المحيطات (ISBA/22/A/INF/6).

خامسا - انتخابات ملء شاغر في اللجنة المالية

٦ - في الجلسة الخامسة والخمسين بعد المائة المعقودة في ١٢ تموز/يوليه، انتخبت الجمعية السيدة أهيليا سورناراجاه، سكرتيرة أولى (الشؤون القانونية) في البعثة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة في نيويورك، ملء شاغر في اللجنة المالية حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وستحل محل السيدة نيكولا سميث، من المملكة المتحدة أيضا، التي استقالت في نيسان/أبريل ٢٠١٦.

سادسا - التقرير السنوي للأمين العام

٧ - في الجلسة السادسة والخمسين بعد المائة المعقودة في ١٩ تموز/يوليه، وكذلك في الجلسة السابعة والخمسين بعد المائة المعقودة في ٢٠ تموز/يوليه، نظرت الجمعية في التقرير السنوي للأمين العام للسلطة (ISBA/22/A/2)، المقدم امتثالاً للمادة ١٦٦، الفقرة ٤، من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

٨ - وفي الجلسة السادسة والخمسين بعد المائة المعقودة في ١٩ تموز/يوليه، قدم الأمين العام تقريره، الذي غطى الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٦. فأبرز، في جملة أمور، الطابع الودي للعلاقة بين السلطة والبلد المضيف، جامايكا، وحث الدول الساحلية على أن تودع لدى السلطة خرائط ومعلومات بشأن الإحداثيات الجغرافية المتعلقة بالحدود الخارجية للجرف القارية، حسبما هو مطلوب بموجب المادة ٨٤، الفقرة ٢، من الاتفاقية. ومن بين البنود التي شملها التقرير عضوية السلطة، والعلاقات مع البلد المضيف، والبروتوكول المتعلق بامتيازات السلطة الدولية لقاع البحار وحصاناتها، والمسائل الإدارية والمالية، وصندوق التبرعات الاستئماني، وصندوق الهبات للبحوث العلمية البحرية في المنطقة. كما تضمن التقرير سرداً لآخر الأنشطة التي قامت بها السلطة والمنشورات المتوافرة في مكتبة ساتيا ن. ناندان، ومعلومات عن أماكن ومواضيع مختلف الحلقات الدراسية وحلقات العمل التي عُقدت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ومناقشة بشأن التطوير التدريجي للإطار التنظيمي للتعددين في أعماق البحار. كما أبرز الأمين العام الحاجة الملحة إلى قيام الأعضاء التي عليها متأخرات في مساهماتها المالية في ميزانية السلطة لسنتين أو أكثر بتسوية تلك المتأخرات.

٩ - ورحبت وزيرة الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية في جامايكا، كامينا جونسون سميث، بأعضاء السلطة في بلدها. وأشادت بالأمين العام وموظفي أمانة السلطة، فضلاً عن رئيس الجمعية وسلفه، على ما قاموا به من عمل. ولاحظت السيدة جونسون سميث أن حكومتها قد اتخذت بعض الخطوات لتحسين بيئة العمل في مقر السلطة إلا أنها أقرتها أنه لا يزال المزيد مما يتعين القيام به. وأعربت عن ارتياحها لقيام أنتيغوا وبربودا مؤخرًا بالتصديق على الاتفاقية ووجهت الانتباه إلى أهمية التصديق على البروتوكول، إذ أن التصديق "يعزز من قوة سلطتنا". وذكرت أن جامايكا، بوصفها من الدول الجزرية الصغيرة، ملتزمة بالحفاظ على البيئة البحرية وأضافت قائلة إن بلدها يعي تماماً أن صحة أعماق البحار تتسم بأهمية بالغة بالنسبة لصحة البشرية. وأعربت عن بالغ سرورها إذ أن اللجنة القانونية والتقنية قد وضعت مبادئ توجيهية للمتعاقدين لا بد من أن تتيح اتباع منهجية إبلاغ موحدة وتيسير رصد عقودهم. وشكرت السيدة جونسون سميث الأعضاء الذين قدموا مساهمات في صندوق الهبات وصندوق التبرعات الاستئماني. ونوهت بجهود السلطة الرامية إلى تنمية قدرات مكتبة ساتيا ن. ناندان وشجعت الأعضاء على المساهمة في مجموع التبرعات المقدمة. وفي الختام، أكدت السيدة جونسون سميث من جديد التزام جامايكا، حكومة وشعباً، بالسلطة الدولية لقاع البحار.

١٠ - وتعهد وفد اليابان بأن بلده سيواصل مشاركته البناء في العمل الذي تضطلع به السلطة لاعتماد مدونة للتنظيم السليم لاستغلال المعادن، مع إيجاد توازن جيد بين اعتبارات الاستغلال والاعتبارات البيئية. واعتنم الوفد الفرصة لتشجيع الدول الأطراف المعنية على الوفاء بالتزاماتها بتقديم مساهماتها المالية على النحو الواجب. وأعلن ممثل أستراليا، متحدًا باسم كندا وأستراليا ونيوزيلندا، أنه من الضروري وضع نظام الاستغلال عما قريب لتمكين الشروع في الأنشطة في المنطقة على قدم المساواة وعلى أساس بارامترات واضحة. وقال الممثل إنه يتعين أن يستند النظام إلى مبادئ تجارية لتشجيع الاستثمار على قدم المساواة ويجب أن يتضمن أفضل الممارسات في إدارة البيئة. وذكر الممثل أنه ينبغي أن يستفيد النظام من المعرفة المتوفرة وأفضل الممارسات ويجب أن يكون قادرًا على الاستجابة والتكيف في ضوء تغير الأنشطة وظهور المزيد من المعلومات بشأن الأنشطة الجارية.

١١ - وأعرب ممثل جنوب أفريقيا، بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية، عن تقديره للمساهمات المقدمة من الأعضاء في صناديق السلطة وللزيادة في فرص التدريب التي قد تستفيد منها الدول النامية، مشيرًا إلى التزام أرفيد باردو بمبدأ تقاسم الجميع لثروات المحيطات. وأعلن ممثل موناكو أن انعقاد الدورة الثانية والعشرين للسلطة جاء استنادًا إلى خلفية الاجتماع الأول للجنة التحضيرية التي أنشأها قرار الجمعية العامة ٢٩٢/٦٩ المعنون "وضع صك دولي ملزم قانونًا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام". وشجع الممثل السلطة على القيام بدور نشط في تلك العملية. وأشاد باتفاق التعاون الذي أبرم مع المنظمة الهيدروغرافية الدولية واعتمده مجلس السلطة في ١٣ تموز/يوليه.

١٢ - وأكد ممثل المملكة المتحدة أن السلطة أحرزت تقدماً حقيقياً خلال السنة الماضية ورحب بالتعاون مع المنظمات الدولية مثل المنظمة الهيدروغرافية الدولية. وقال إن وفده يتطلع إلى المساهمة في العمل المتعلق بمشروع نظام الاستغلال، الذي يمثل أحد الأولويات العليا للسلطة. وأشادت ممثلة سنغافورة بالأمين العام على الحفاظ على زخم العمل المضطلع به من أجل وضع نظام الاستغلال. كما كررت الإعراب عن الحاجة إلى إيجاد استراتيجية لإدارة البيانات في السلطة تفي بالغرض منها. وأيدت الممثلة تنظيم حلقات عمل وحلقات دراسية للتوعية ورحبت بالفرص التدريبية التي يوفرها المتعاقدون لأغراض الاستكشاف والتي قد تصل إلى ٢٠٠ فرصة على مدى السنوات الخمس المقبلة.

١٣ - وأعلن ممثل الكاميرون أن ازدياد الاهتمام من جانب المتعاقدين، كما تدل على ذلك أعدادهم المتزايدة، ينبغي أن يحفز جميع الأعضاء. وشدد على أهمية وجود إطار تنظيمي

كخطوة أكيدة نحو تحقيق هدف تقاسم الميراث المشترك للبشرية مع جميع الدول. وأعرب ممثل كوبا من جديد عن الحاجة إلى مواصلة التركيز على حفظ البيئة البحرية وحمايتها. وأعلن وفد بنغلاديش أن بلده يدعم إنشاء مفتشية مستقلة للاضطلاع بالولاية التنظيمية المنوطة بالسلطة مع بدء أنشطة الاستغلال وأنه يتطلع إلى مواصلة مناقشة هذه المسألة في سياق المراجعة عملاً بالمادة ١٥٤. وأضاف الوفد قائلاً إن بنغلاديش ترحب بالمقرر الذي اتخذته السلطة لتعزيز الشفافية والمساءلة بالنسبة للطلبات التي يقدمها المتعاقدون لزيادة تمديد عقود الاستكشاف. إذ من شأن ذلك أن يسمح للأعضاء بتعزيز الثقة في عمل المتعاقدين، وأن يتيح المجال للجنة القانونية والتقنية من أجل تبادل المعلومات مع عدد أكبر من الأعضاء مع الحفاظ في الوقت نفسه على متطلبات السرية، وأن يمكن المتعاقدين من تبادل المعلومات بشأن الصعوبات التي تواجه كل منهم في المستقبل.

١٤ - ورحب ممثل فرنسا بالصيغة الجديدة المؤلفة من جزأين لعرض ميزانية السلطة والتي تشمل التكاليف الإدارية والبرنامجية. وذكر الممثل أن هذه الصيغة توفر رؤية استراتيجية أوضح لعمل السلطة وتعزز الشفافية فيما يتعلق بالإدارة المالية للمنظمة. ورحب وفد الجزائر بالدور الذي تقوم به السلطة في مجال تعزيز علاقتها مع المنظمات الأخرى التي يؤثر عملها في البيئة. وفي حين يثني الوفد على الوجود الإلكتروني للسلطة من خلال موقعها الشبكي المنظم تنظيمًا جيدًا، فإنه يعتبر أن وجود صيغة بالعربية للموقع من شأنه أن يدعم التنوع اللغوي. وذكر وفد غانا أنه يقدر أنشطة السلطة والمتعاقدين في مجال بناء القدرات. وأعلن الوفد أن هذا الجهد يمكن العديد من المتدربين، لا سيما من البلدان النامية، من الاستفادة من التدريب في مجالات مثل التعدين في أعماق البحار. كما رحب وفد غانا بلحقات العمل المتعلقة بأساليب تصنيف الأحياء وعملية توحيد تصنيفات الحيوانات الصغيرة في منطقة صدع كلاريون - كليبرتون، التي يتمثل الهدف منها، على حد قوله، في التوصل إلى صيغة موحدة لأساليب التحديد وأخذ العينات والتخزين.

١٥ - وأشاد ممثل السنغال بالأمين العام على تقريره الشامل ودعا الأعضاء في السلطة إلى تعزيز التزامهم وتنشيط مشاركتهم في الدورات. وأعلن الممثل أيضا أن بلده أصبح في ١١ تموز/يوليه طرفاً في البروتوكول المتعلق بامتيازات السلطة الدولية لقاع البحار وحصاناتها. وأعلن ممثل الفلبين أن بلده يرحب بالمناقشات الجارية حول توسيع نطاق اللجنة القانونية والتقنية. وقال إن البلدان النامية على علم بالسياسات المناسبة للتعامل مع التعدين في قاع البحار إلا أنها بحاجة إلى التدريب ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات للتعامل معها. وأضاف الممثل قائلاً

إن الفلبين تؤيد عمل السلطة في مجال بناء القدرات والبحوث العلمية البحرية وأن العلماء في بلده قد استفادوا من صندوق الهبات للبحوث العلمية البحرية في المنطقة.

١٦ - وسلّم وفد فييت نام بازدياد عبء عمل السلطة، لا سيما اللجنة القانونية والتقنية، كما يدل على ذلك التقدم المحرز في وضع مشروع نظام الاستغلال في المنطقة وخطة عمل لعملها المتعلق بوضع المدونة في المستقبل. وأضاف قائلاً إن برامج وحلقات عمل التدريب المقررة قد تؤدي دوراً هاماً في بناء القدرات، بخاصة في البلدان النامية. وأعلن ممثل دولة فلسطين أنه يشرف بلده أن يرى علمه في غرفة الجمعية وأن يشارك في الدورة كدولة طرف للمرة الأولى بعد أن انضم في عام ٢٠١٥ إلى الاتفاقية وإلى اتفاق عام ١٩٩٤ بشأن تنفيذ الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وأعلن الممثل أن دولة فلسطين تتمتع بتاريخ خاص فيما يتعلق باتفاقية قانون البحار إذ أن منظمة التحرير الفلسطينية دعت منذ ٤٠ عاماً تقريباً للمشاركة في الاجتماعات المتعلقة بالاتفاقية. وأضاف قائلاً إن دولة فلسطين تعيد تأكيد تعهداتها بأن تظل ملتزمة بالاضطلاع بمسؤولياتها فيما يتعلق بعمل السلطة الدولية لقاع البحار، بهدف كفالة الإنصاف والعدالة لجميع البشر وعدم تخلف أحد عن الركب.

١٧ - ولاحظ ممثل الأرجنتين، بالنيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أن مفهوم تقاسم المنافع في نطاق الفقرة ٤ من المادة ٨٢ من الاتفاقية يتسم بأهمية كبرى بالنسبة للسلطة. وأكد أن المجموعة ستعمل جاهدة لكفالة اعتماد مشروع مدونة الاستغلال بتوافق الآراء. وفيما يتعلق بعملية المراجعة المضطلع بها عملاً بالمادة ١٥٤ من الاتفاقية، تعهد الممثل أن الأرجنتين ستشارك بنشاط لكفالة إنجاز هذا التحليل الأساسي الهام بنجاح. وحث ممثل الجمهورية التشيكية الأعضاء الذين عليهم اشتراكات غير مسددة أن يدفعوا متأخراتهم لضمان سير العمل الفعال للمنظمة. ومشدداً على الحاجة إلى وضع مدونة الاستغلال بشكل سليم، قال إن الجمهورية التشيكية ستقدم بحلول ٢ تشرين الثاني/نوفمبر تعليقاتها على المشروع الأولي لنظام وشروط العقود الموحدة لاستغلال المعادن البحرية الصادر عن اللجنة القانونية والتقنية خلال الدورة الراهنة. وسلّم بأهمية حلقات عمل السلطة، مشيراً إلى قيمتها كمنبر للتعاون مع المتعاقدين والأوساط العلمية الدولية.

١٨ - وأعلن ممثل فيجي أن وضع مدونة الاستغلال ينبغي أن يكون موضع التركيز الأولي للسلطة في الوقت الراهن. وقال إنه ينبغي أن تتوفر المدونة قبل نهاية عقود الاستكشاف الممددة. وأضاف قائلاً إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي وضعتها الأمم المتحدة ينبغي أن تراعي برنامج عمل السلطة للدورة الراهنة والدورات المقبلة. وأشار الممثل إلى أنه من المتوقع أن تشارك السلطة بنشاط في تنفيذ الهدف ١٤ من خطة عام ٢٠٣٠ الذي يغطي

حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام. ودعا الأعضاء إلى المشاركة في المؤتمر الصادر به تكليف عن الأمم المتحدة والذي ستشارك فيجي في استضافته مع حكومة السويد في فيجي في الفترة من ٥ إلى ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧ لدعم تنفيذ الهدف ١٤. وشجع ممثل موزامبيق الأمانة على مواصلة تنظيم الحلقات الدراسية والبرامج التدريبية لأغراض التوعية، إذ أنها تمثل أدوات هامة لنشر المعلومات عن عمل السلطة. وذكر الممثل أنها تمثل وسيلة هامة لتشجيع البحوث العلمية البحرية وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا لفائدة البلدان النامية.

١٩ - ولاحظ ممثل الصين أن الأنشطة لدولية في قاع البحار تمر حاليا بمرحلة حرجة، حيث تجري بشكل متواز أعمال الاستكشاف والتحضير للاستغلال. وفي حين أن جميع الأطراف تبذل جهودا للتحضير للاستغلال، فإن توقعات الاستغلال التجاري لموارد قاع البحار في المستقبل القريب ليست جيدة بسبب الحالة الاقتصادية العالمية. وأضاف ممثل الصين قائلاً إن نظام الاستغلال قد يوفر ضماناً أكيدا لتحقيق مبدأ ”الميراث المشترك للبشرية“ وأعرب عن التزام بلده بمواصلة الاضطلاع بمسؤولياته إلى أقصى حد كدولة مزكية. وذكر ممثل ميانمار أن حكومته تتطلع إلى تعزيز التعاون مع السلطة إذ أن ميانمار قدمت طلبها إلى لجنة حدود الجرف القاري. وأضاف قائلاً إن ميانمار قد تنظر في أن تصبح طرفاً في البروتوكول المتعلق بامتيازات السلطة الدولية لقاع البحار وحصاناتها في المستقبل القريب، بما يتناسب مع دعم البلد المتواصل للمنظمة. وذكر الممثل أيضاً أن ميانمار أيدت الميزانية المقترحة للسلطة وأشادت بالأمين العام على المجموعة الواسعة من الأنشطة التي نفذها مع الأخذ بتدابير تحقيق الوفورات في التكاليف. وشجع أعضاء السلطة والهيئات الأخرى على مواصلة مساهمتهم في مختلف صناديق السلطة كاستثمار في المعرفة.

٢٠ - وأشاد ممثل أنتيغوا وبربودا بالأمانة على ما تبذله من جهود مستمرة للتعاون مع الوكالات الدولية الأخرى لكفالة الاستخدام الأكثر فعالية وكفاءة للموارد الشحيحة. ورحب بشكل خاص بالاتفاق المبرم بين السلطة والمنظمة البحرية الدولية الذي وافقت عليه الجمعية في الدورة الحادية والعشرين. وأضاف قائلاً إن السلطة على وشك الانتقال من نظام الاستكشاف إلى نظام استغلال الموارد في المنطقة ويتعين، بالتالي، عليها وعلى اللجنة القانونية والتقنية والدول الأعضاء والمتعاقدين التأزر والتعاون من أجل تحقيق المنافع الحقيقية لموارد المنطقة. وأكد وفد المغرب أن السلطة تتحمل مسؤولية هائلة عن حفظ البيئة البحرية وأعرب، شأنه في ذلك شأن وفود أخرى، عن تقديره للجهود التي تبذلها السلطة في مجال بناء القدرات، إذ وصف ذلك بأنه أداة أساسية لتعزيز مهارات الموارد البشرية في البلدان النامية،

لا سيما في ميدان البحوث العلمية. ورحب الممثل بتعاون السلطة مع المنظمات الأخرى المعنية بالأنشطة البحرية.

٢١ - وأدى بيانات أيضا ممثلو المنظمات المراقبة. ورحب ممثل كل من منظمة Greenpeace وInternational تحالف حفظ أعماق البحار بالتزام أعضاء السلطة بالشفافية، قائلين إنه من الأهمية بمكان كفاءة ألا يتحول التعدين في قاع البحار إلى عامل إجهاد آخر بالنسبة للبيئة البحرية. وذكر أن المحيط والميراث المشترك للبشرية يتطلبان نظام إدارة يشارك فيه جميع أصحاب المصلحة الذين يتعين عليهم القيام معا بتحقيق الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة لحفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام. وشدد ممثل الكومنولث، متحدثاً بالنيابة عن عدد من الوفود، على أهمية الشفافية والمساءلة وفعالية الإدارة، مما قد يعني إدخال تغييرات صعبة في المستقبل القريب وقد تستتبعه ضرورة أن تحقق السلطة التوازن بين ولايتها والمبدأ التطلعي المتمثل في الميراث المشترك للبشرية. وشجع السلطة وجميع الدول الأطراف فيها على تنفيذ أفضل الممارسات الدولية الممكنة. وطلب ممثل مشروع الشعاب المرجانية السمكية، الذي أطلق نظاما معروفا باسم المصرف الدولي للتخفيف من الخسائر البحرية، بأن تولد مقابل كل طن من الكائنات الحية المتضررة في أعماق البحار عدة أطنان من الكائنات الحية الجديدة في البحار الضحلة. وأعلن ممثل المشروع أن المصرف سيتيح التعويض عن النظم الإيكولوجية المرجانية المعرضة للزوال وتحسين الأرصد السمكية وتعزيز الأمن الغذائي للسكان المحليين والتخفيف من حدة ارتفاع مستوى سطح البحر وأثار تآكل المحيطات.

٢٢ - وأعلن ممثل مؤسسة تيسين - بورناميتسا للفن المعاصر، أول معهد للفن يشارك في دورة للسلطة الدولية لقاع البحار، أن للمعهد سمعة جيدة في سد الفجوات بين الاختصاصات، بين الفن والعلوم البحرية مثلا. فقد أراد المعهد استخدام الفن كنهج مبتكر لحفظ النظم الإيكولوجية البحرية وتناول الهدف ١٤ من منظور جديد. وأشاد ممثل مبادرة إدارة أعماق المحيطات بالسلطة على ما تقوم به من مبادرات لبناء القدرات في مجال تبادل المعلومات والبحوث البيئية البحرية بين أعضائها. فقد سعت مبادرة إدارة أعماق المحيطات إلى إدماج العلم والتكنولوجيا والسياسات والقانون والاقتصاد في مشورة بشأن الإدارة القائمة على النظم الإيكولوجية للموارد المستخدمة في أعماق المحيطات واستراتيجيات الحفاظ على سلامة النظم الإيكولوجية في أعماق البحار داخل الولاية الوطنية وخارجها. وشدد ممثل الصندوق العالمي لحماية الطبيعة على أهمية الإدارة الشفافة للبيانات وأهاب بالسلطة تشجيع تقييم الأثر البيئي كأداة يسترشد بها في خطط العمل وتحدد الآثار

البيئية السلبية وتمنع وقوعها. وأعلن ممثل صناديق بيو الاستثمارية الخيرية أن المنظمة تسعى إلى دعم عمل السلطة وتكاملته من خلال حلقات العمل والمشاركة العامة لكفالة اعتماد قواعد قوية قائمة على العلم من أجل تحقيق التوازن بين التعدين المنظم تنظيماً جيداً والمهمة البالغة الأهمية المتمثلة في حماية التنوع البيولوجي في أعماق المحيطات.

٢٣ - وردا على تعليقات على تقريره، لاحظ الأمين العام مداخلة وفد فيجي بشأن برنامج العمل المقبل للسلطة وأشار إلى ضرورة منح الأفراد الذين يحصلون على تدريب متخصص فرص عمل عند انتهاء التدريب.

سابعاً - النظر في التقرير المؤقت للجنة المراقبة المنشأة للإشراف على تنفيذ الاتفاقية في إطار المادة ١٥٤

٢٤ - في جلستها السابعة والخمسين والثامنة والخمسين بعد المائة المعقودتين في ٢٠ تموز/يوليه، نظرت الجمعية في التقرير المؤقت للجنة المراجعة المنشأة عملاً بمقرر الجمعية (ISBA/21/A/9/Rev.1) للإشراف على إجراء مراجعة منتظمة للكيفية التي سار عليها النظام الدولي للمنطقة عملاً بأحكام المادة ١٥٤ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وانتهت من نظرها في البند في جلستها الستين بعد المائة المعقودة بعد ظهر يوم ٢١ تموز/يوليه. وفي سياق عرضه للتقرير الذي يتألف من ١٠٣ صفحات، أعلن رئيس لجنة المراجعة، هلموت تورك (النمسا)، أن اللجنة توافق على الاستنتاج الذي خلص إليه التقرير المؤقت ومفاده أنه بالرغم من الجهود الهامة المبذولة لتنظيم ومراقبة الأنشطة المضطلع بها في المنطقة، ثمة إقرار عام، على ما يبدو، بضرورة أن تقوم السلطة بتخطيط يتسم بطابع استراتيجي أكبر بغية التمكن من الاضطلاع بمهامها المقبلة على النحو المناسب وبالحاجة إلى وضع رؤية للمستقبل. وأبلغ السيد تورك الجمعية بضرورة إعادة النظر في مسألة إشراف الدول المزكية على الأنشطة المضطلع بها في قاع البحار. ووافقت لجنة المراجعة على التوصية التي تقضي بطلب إجراء دراسة بشأن مدى ملاءمة تشريعات الدول المزكية لمراقبة كيانات ترم معها عقود استكشاف، وذلك استناداً إلى الفتوى الصادرة عن غرفة منازعات قاع البحار التابعة للمحكمة الدولية لقاع البحار. ووافقت اللجنة على ضرورة استحداث آليات مناسبة لتوجيه موظفي التفتيش والإشراف عليهم عند فحص الأنشطة المضطلع بها في المنطقة. وعلقت اللجنة أيضاً على حضور الاجتماعات السنوية للسلطة وأداء المجلس واللجنة القانونية والتقنية واللجنة المالية وموظفي الأمانة. ومن المتوقع أن يقدم التقرير النهائي للجنة المراجعة إلى الجمعية في الدورة الثالثة والعشرين للسلطة في عام ٢٠١٧.

٢٥ - وفي إطار إسهامه في مناقشة التقرير المؤقت للجنة المراجعة المنشأة للإشراف على تنفيذ الاتفاقية في إطار المادة ١٥٤، ذكر وفد بنغلاديش أن الإطار الزمني المقترح للحصول على ردود يبدو عمليا. ورأى أنه من الممكن أن تنفذ على المدى القصير بعض التوصيات، بما فيها تلك التي يمكن تنفيذها دون أن يكون لها أي آثار قانونية أو مالية هامة. واعتبر الوفد أن تكليف الجمعية نفسها بمتابعة الأعمال المتصلة بإنجاز المراجعة وإقرارها في النهاية يمثل جانبا إيجابيا من جوانب المراجعة. وذكر الوفد أن ذلك من شأنه أن يوجد سابقة جيدة للتأكيد على الدور الذي كلفت به الجمعية إزاء الهيئات الأخرى التابعة للسلطة. ومشيرا إلى أن معدي التقرير يركزون بشكل واسع النطاق على عمل اللجنة القانونية والتقنية، من بين هيئات أخرى، ذكر وفد بنغلاديش أن حالة الانتخابات الراهنة في اللجنة تدل دون شك على أنه من المنطقي أن تنظر الجمعية بجدية في إعادة تنظيم ولايات اللجنة وحجمها وتكوينها، بما في ذلك إسناد قدر أكبر من المسؤوليات لآليات أخرى موازية تعزز بعضها البعض لمواصلة تبسيط عبء عملها المتزايد.

٢٦ - وأعلن ممثل فيجي أنه كان يتعين القيام بمراجعة عمليات السلطة منذ وقت طويل إذ أن عمل السلطة اتسع من حيث مسؤولياتها عن إدارة المنطقة. وينبغي الإسراع في إجراء المراجعة لتحسين أداء السلطة لوظائفها. وأفاد الممثل أن فيجي تؤيد التوصية بإجراء دراسة بشأن مراقبة ورصد الأنشطة التي تضطلع بها الدول المزكية في قاع البحار وأضاف قائلا إن الرصد ينبغي أن يشمل الرقابة المادية في المنطقة لكفالة حماية البيئة. وقال الممثل أيضا إنه ثمة ضرورة لإعادة النظر في هيكل وتوقيت العمل الذي تقوم به الهيئات الرئيسية للسلطة لتشجيع على زيادة المشاركة وتحديد الحلول لتمكين اللجنة القانونية والتقنية من أداء مهامها بأكثر قدر من الفعالية. ورحبت ممثلة أستراليا بالتقرير المؤقت مشيرة في الوقت نفسه إلى الشواغل التي أعرب عنها رئيس اللجنة فيما يتعلق بالمنهجية التي اتبعتها معدو التقرير. وشجعت الممثلة الأعضاء على تقديم مساهماتهم الخطية لأغراض إعداد التقرير النهائي ضمن الإطار الزمني المقرر. وأشارت إلى أن الأنشطة في المنطقة ستصبح مكثفة، مما يعني ضرورة عقد المزيد من اجتماعات اللجنة القانونية والتقنية.

٢٧ - وأيد وفد تايلند التوصيات الواردة في التقرير المؤقت والتي تهدف إلى تحقيق الشفافية وتحسين القدرات البشرية وتعزيز أسلوب عمل جميع الهيئات الرئيسية والفرعية للسلطة. وأضاف الوفد قائلا إن عمل السلطة ينبغي أن يستند إلى استراتيجية طويلة الأجل تتخذ شكل برنامج عمل واضح يكون له جدول زمني منظم نظرا إلى إمكانية أن يكون المتعاقدون مستعدين للشروع في مرحلة الاستغلال بعد خمس سنوات. وأشارت ممثلة سنغافورة إلى

وجود توصيات مفيدة في التقرير المؤقت يمكن تنفيذها في الأجل القصير. وتتمثل إحدى هذه التوصيات في أن تعد الأمانة قائمة بالمقررات المتخذة من المجلس، إلى جانب جدول زمني لتناولها. إذ أن ذلك، على حد قول الممثلة، من شأنه أن يعزز الشفافية ويكفل عدم تهميش بعض القضايا. وفيما يتعلق بالخطوات التي يتعين اتخاذها في المستقبل، أعلنت أنه ينبغي أن تعمل لجنة المراجعة مع الخبراء الاستشاريين المسؤولين عن التقرير لمعالجة كافة الشواغل.

٢٨ - ولاحظ ممثل الصين أن السلطة أحرزت تقدما كبيرا خلال العقد الماضيين من حيث صياغة التشريعات وبناء المؤسسات وزيادة المعارف بشأن أعماق البحار. وقد ثبتت فعالية النظام القائم لقاع البحار وينبغي، بالتالي، ألا تؤدي المراجعة المنتظمة إلى تغيير أو تقويض إطاره الأساسي. ودعا الممثل إلى التزام جانب الحذر عند إنشاء هيئات جديدة، مما قد يؤدي إلى إلقاء عبء لا لزوم له على عاتق الدول الأطراف. وأفاد أن بعض التوصيات تجاوزت اختصاصات المراجعة وينبغي عدم إدراجها في التقرير. ورحب وفد المملكة المتحدة بمنح جميع أصحاب المصلحة الفرصة لتبادل آرائهم وبالذعوة الموجهة إليهم لتقديم تعليقات خطية، مما يدل على اتباع نهج قائم على المشاركة وبذل جهد لتحقيق الشفافية. وقال أنه، شأنه في ذلك شأن وفود أخرى، يرحب بالتشديد على التخطيط الاستراتيجي الظاهر في التقرير. ونبه الممثل إلى أن أي توصيات صادرة عن المراجعة ينبغي أن تعكس الولاية التي تنص عليها الاتفاقية فيما يتعلق بأدوار مختلف هيئات السلطة.

٢٩ - وأعلن ممثل هولندا أن المراجعة المنتظمة جاءت في وقتها إذ أن السلطة تمر في مرحلة يتعين عليها فيها اتخاذ القرارات اللازمة لتحقيق النمو الكامل. وتتمثل الأولوية الأولى في وضع برنامج عمل لصياغة مشروع نظام للاستغلال الذي قد يكون، على حد قول الممثل، من الأمثل إنجازة بحلول ٢٠٢١. ومراعاة لذلك، قد يتعين على السلطة أن تهيئ نفسها لعقد دورات أكثر تواترا للمجلس إذا ما أرادت تحقيق أهدافها. ولاحظ ممثل النرويج أن التقرير الصادر بموجب المادة ١٥٤ قد يؤدي دورا هاما في تحديد الطريق قدما في السنوات المقبلة بالنسبة للسلطة. وشدد على أهمية احترام الأدوار المسندة إلى مختلف الهيئات الفرعية للسلطة؛ ونتيجة لذلك، فإن أي توصيات تتعلق بآثار مالية أو تتطلب حيرة قانونية أو تقنية ينبغي ألا تعتمد على الجمعية دون أن تنظر فيها مسبقا للجنة المالية أو اللجنة القانونية والتقنية، على التوالي. وأعرب وفد الجزائر عن القلق إذ أن أقل من ١٥ في المائة من أعضاء الجمعية، ونسبة دون ذلك بالنسبة للمجلس، شاركت في الدراسة الاستقصائية التي عممها الخبراء الاستشاريون، وبالتالي فلا يمكن اعتبارها تمثيلية. وأشار إلى أنه كان ينبغي نشر الاستبيان على الموقع الشبكي الرسمي للسلطة وتعميمه خلال الدورة الحالية للجمعية وتنقيح الدراسة

الاستقصائية لأغراض التقرير النهائي. ودعا الوفد إلى أن يكون عددا أكبر من جلسات اللجنة القانونية والتقنية مفتوحا أمام أعضاء الجمعية والمراقبين لديها مضيفا أن الجزائر ترحب بالتوصية ١٧ الواردة في التقرير، والتي تقصر جلسات اللجنة المغلقة على المسائل التجارية السرية فقط. واقترح كذلك أن يمثل ذلك توصية محددة في التقرير النهائي فيما يتعلق بالمسألة البالغة الأهمية المتصلة بحضور الدورات السنوية للسلطة.

٣٠ - وذكر ممثل الهند الجمعية بأن الدول الأطراف هي صاحبة المصلحة الأساسية في عملية المراجعة التي تضطلع بها السلطة ويتعين عليها، حرصا على مصلحة البشرية، أن تتوخى اليقظة إزاء أي محاولات لتقويض سير عمل هيئات السلطة، على النحو المحدد في الاتفاقية. ورأى أن ممثل الصين قدم حججا وجيهة في هذا الصدد. وأعلن وفد تونغنا أن بلده يؤيد القصد من التوصية ٣١ للمراجعة، التي يقترح فيها وضع مشروع أولي لإطار استراتيجي إنمائي يشمل مختلف الخطط المؤسسية للنظر فيه في المستقبل. وذكر الوفد أنه من الأهمية بمكان وضع رؤية استراتيجية للسلطة أو لبرنامج عملها أو للخطط المؤسسية لمختلف هيئاتها الرئيسية والفرعية ولجانها. وشدد أيضا على أهمية وضع مخطط لبنية أو منظمة تفي بالغرض منها، وميزانية لها، فضلا عن الحاجة إلى توفير مؤشرات الأداء الرئيسية والنواتج المتوخاة على أساس سنوي وبعد أن تنتهي مدة الاستراتيجية وتصبح قابلة للتجديد على السواء.

٣١ - كما أن الأعضاء في أوساط المراقبين قدموا مساهمات. فإن ممثل منظمة Greenpeace International وصف المراجعة بأنها "تطلعية" إذ أنها تشمل أفضل الممارسات وتطبيق المعارف العلمية واتباع نهج تحوطي ونهج النظام الإيكولوجي لحماية البيئة البحرية. وذكر الممثل أنه، فيما تمضي المراجعة قدما بموجب المادة ١٥٤، ينبغي الاسترشاد بالشفافية والمساءلة في جميع الهيئات وبمبدأ حماية البيئة البحرية. ورحب ممثل الصندوق العالمي لحماية الطبيعة بالتقرير المؤقت قائلا إنه وصف بالفعل بأنه ناقوس خطر من نواح عديدة، لا سيما فيما يتعلق بدفع السلطة إلى أن تصبح بنية تفي بالغرض منها. وأضاف الممثل قائلا إن التمكن من مواكبة ازدياد عبء العمل والاحتياجات من القدرات في مجال البيانات يتطلب استعراض مسألة تخزين البيانات والمعلومات واستخدامها ونقلها، ومعالجة هذه المسألة بسرعة، لا سيما في الوقت الذي تتحول فيه السلطة إلى هيئة تدير وتنظم الاستغلال المحتمل للمعادن في المنطقة.

٣٢ - وأشار ممثل تحالف حفظ أعماق البحار إلى أن المراجعة المضطلع بها بموجب المادة ١٥٤ ممارسة بالغة الأهمية تقوم بها السلطة. وذكر الممثل أن التحالف يوافق على عدد من توصيات لجنة المراجعة، بما في ذلك الحاجة إلى جعل عمل اللجنة القانونية والتقنية أكثر

شفافية وقصر الجلسات المغلقة على الجلسات التي تعالج المسائل التجارية السرية فقط. فإن أكبر فجوة يراها التحالف من حيث الهيكل، على حد قول الممثل، تتصل بقدرة السلطة على التصدي للتحديات البيئية في إطار العمل الذي ستضطلع به في المستقبل. وأبرز ممثل الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة عدة نقاط ناشئة عن تعليقات لجنة المراجعة والتقرير المؤقت. وقال الممثل إنه ثمة حاجة إلى رؤية استراتيجية، بما في ذلك استراتيجية بيئية، يكون لها أهداف بيئية واضحة يمكن تقييمها وتنفيذها. وسيتمتع على السلطة الحصول على الخبرة اللازمة لكفالة الإدارة الفعالة للبيئة، مما قد يشمل إنشاء لجنة بيئية. ودعا الممثل أيضا إلى مواصلة إدخال تحسينات في مجالي الشفافية ومشاركة أصحاب المصلحة وشدد على الأهمية الأساسية لتأمين الموارد المالية لوضع وتنفيذ خطة استراتيجية للاضطلاع بدور السلطة كأمانة على مصلحة البشرية. وأعلن ممثل الكمنولث أن التقرير المؤقت يمثل نقطة انطلاق جيدة تشكل أساسا متينا للمضي قدما في إجراء أول مراجعة تقوم بها السلطة. وذكر الممثل أن التقرير يوفر فرصة قيمة لجمع مختلف المنظورات في وثيقة واحدة يمكن للجمعية الاطلاع عليها. وقال ممثل الكومنولث أنه يشاطر ممثلي أستراليا وبنغلاديش وتونغا وسنغافورة وفيجي والمملكة المتحدة والهند آرائهم مضيفا أن عملية المراجعة التي ستجرى في العام المقبل ستتطلب قبل كل شيء كفالة إعطاء جميع الدول الأطراف وأصحاب المصلحة فرصة كافية لتقديم التعليقات على التقرير المؤقت.

٣٣ - وانعقد الجزء الأخير من نظر الجمعية في التقرير المؤقت المتعلق بالمراجعة المضطلع بها بموجب المادة ١٥٤ خلال جلستها الستين بعد المائة المعقودة بعد ظهر يوم ٢١ تموز/يوليه. وعند استئناف المناقشة العامة، قدم رئيس لجنة المراجعة مشروع مقرر (ISBA/22/A/L.3) يحدد طرائق العمل التي يتعين أن تتبعها لجنة المراجعة في عام ٢٠١٧. وأعرب ممثل الكاميرون عن شواغل بلده إزاء الفجوات في المنهجية التي اتبعتها معدو التقرير، حسبما يدل على ذلك العدد المنخفض من الردود على الدراسة الاستقصائية والافتقار إلى تحليل مفصل للبيانات. إلا أن الممثل ذكر أنه يؤيد مشروع المقرر المتعلق بالتقرير. وكررت ممثلة جامايكا تأكيد دعم بلدها للمراجعة وأعلنت أن الحكومة تعتزم تقديم رد مدروس في أقرب وقت ممكن. ويرد في الوثيقة ISBA/22/A/11 مقرر الجمعية المتعلق بالمراجعة في إطار المادة ١٥٤.

ثامنا - خطاب رئيس وزراء ترينيداد وتوباغو

٣٤ - في جلستها التاسعة والخمسين بعد المائة المعقودة في ٢١ تموز/يوليه، استمعت الجمعية إلى خطاب ألقاه رئيس وزراء ترينيداد وتوباغو، كيث رولي. متحدثا أمام الجمعية،

أعلن السيد رولي أنه يتعين توسيع ولاية السلطة الدولية لقاع البحار بحيث تصبح مسؤولة عن مساعدة الدول في تنفيذ التزاماتها بموجب الصك القانوني المقبل المتعلق بحفظ التنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام. وأعلن السيد رولي، الذي يقوم بزيارة رسمية إلى جامايكا، أن بلده، شأنه في ذلك شأن البلدان النامية الأخرى، يعتقد أن جميع الموارد البحرية في منطقة قاع البحار العميقة الواقعة خارج الولاية الوطنية تمثل الميراث المشترك للبشرية؛ وأضاف قائلاً إن ذلك ينبغي أن يكون مبدأ أساسياً راسخاً في الاتفاقية المقبلة. وأعرب السيد رولي عن التزام حكومته بالعمل مع السلطة ومع جميع الدول الأعضاء فيها لتحقيق هدفها المشترك. وهي تقوم بذلك في ضوء "المساهمة المميزة والتاريخية" لترينيداد وتوباغو في الجوانب العديدة من اتفاقية قانون البحار، والتي سبقت التفاوض على الاتفاقية واعتمادها ودخولها حيز النفاذ. وفي سياق خطابه، أضاف السيد رولي قائلاً إنه يتعين على السلطة، على سبيل الأولوية، العمل على تسوية المسائل العملية الهامة المتصلة بالتنفيذ الموحد للمادة ٨٢ من الاتفاقية. ولاحظ أن عدداً من الدول حصلت على توصيات مؤيدة صادرة عن لجنة حدود الجرف القاري لتعيين الحدود الخارجية لجرفها القاري. ولا يسع الدول أن تقف مكتوفة الأيدي إلى أن يبدأ استغلال الموارد المعدنية في تلك المناطق.

تاسعا - تقرير لجنة وثائق التفويض

٣٥ - عقدت لجنة وثائق التفويض جلسة واحدة في ١٩ تموز/يوليه انتخبت خلالها هلموت تورك (النمسا) رئيساً لها للدورة الثانية والعشرين. وفي جلسة السلطة التاسعة والخمسين بعد المائة المعقودة في ٢١ تموز/يوليه، أبلغ رئيس اللجنة أن الأمانة العامة كانت في ١٩ تموز/يوليه قد تلقت وثائق تفويض ممثلي ٨٣ دولة والاتحاد الأوروبي. ووافقت الجمعية على تقرير لجنة وثائق التفويض الوارد في الوثيقة ISBA/22/A/8. ويرد في الوثيقة ISBA/22/A/9 مقرر الجمعية بشأن وثائق تفويض الممثلين في الدورة الثانية والعشرين.

عاشرا - انتخاب الأمين العام

٣٦ - تنص المادة ١٦٦، الفقرة ٢، من اتفاقية قانون البحار على أن الجمعية تنتخب الأمين العام للسلطة لأربع سنوات من بين المرشحين الذين يقترحهم المجلس، ويجوز إعادة انتخابه. وفي الجلسة التاسعة والخمسين بعد المائة المعقودة في ٢١ تموز/يوليه، أحاطت الجمعية علماً بالوثيقة ISBA/22/C/27، التي تعرض المقرر الذي اتخذته مجلس السلطة في جلستها التاسعة

عشرة بعد المائة المعقودة في ١٨ تموز/يوليه، وفقا المادة ١٦٢، الفقرة ٢ (ب)، من الاتفاقية، بأن يقترح على الجمعية المرشحين التالي اسمهما للانتخاب لمنصب الأمين العام: مايكل و. لودج (المملكة المتحدة) وبي. أ. أودونتون (غانا).

٣٧ - وفي بداية الجلسة، أشار رئيس الجمعية إلى الفقرة ١ من المادة ٦١ من النظام الداخلي للسلطة التي تنص على أنه، كقاعدة عامة، يكون اتخاذ القرارات في السلطة بتوافق الآراء. وأضاف قائلاً إن السلطة عملت، خلال معظم سنوات وجودها العشرين، على السعي إلى تحقيق توافق الآراء والحفاظ عليه واستخدامه كأداة مناسبة للتوصل إلى اتخاذ قرار. وبغية تيسير تحقيق توافق الآراء، اقترح إجراء تصويت استدلالي غير رسمي بموافقة المرشحين الاثنين. وعلق الرئيس الجلسة لإتاحة إجراء التصويت الاستدلالي غير الرسمي. ونقلت نتائج التصويت إلى الرئيس فقط، الذي قام بدوره باطلاع المرشحين الاثنين عليها.

٣٨ - وخلال الاستئناف الرسمي للجلسة التاسعة والخمسين بعد المائة، اقترح الرئيس أن تنتخب الجمعية بالتركية مايكل و. لودج (المملكة المتحدة) أمينا عاما لمدة أربع سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. ويرد مقرر الجمعية بشأن انتخاب الأمين العام للسلطة في الوثيقة ISBA/22/A/10. وأدلت ببيانات وفود البرازيل، وجامايكا، والجمهورية التشيكية، وجنوب أفريقيا، والصين، وغانا، وفرنسا، وفيجي، والكاميرون، وكينيا، والمغرب، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ونيجيريا، والهند، واليابان.

حادي عشر - انتخاب أعضاء اللجنة المالية

٣٩ - في جلستها الستين بعد المائة المعقودة في ٢١ تموز/يوليه، نظرت الجمعية في البند ١٥ من جدول الأعمال، انتخاب أعضاء اللجنة المالية. وذكر الرئيس الجمعية بالفقرة ١ من الفرع ٩ من مرفق الاتفاق المتعلق بالتنفيذ التي تنص على أن اللجنة المالية "تتألف من ١٥ عضوا تتوفر فيهم المؤهلات المناسبة المتصلة بالمسائل المالية". واستشهد الرئيس بالفقرة ٣ من الفرع ٩ من مرفق الاتفاق:

تنتخب الجمعية أعضاء اللجنة المالية ويولى الاعتبار الواجب لضرورة التوزيع الجغرافي العادل وتمثيل المصالح الخاصة. ويتعين أن تكون كل مجموعة من الدول المشار إليها في الفقرة ١٥ (أ) و (ب) و (ج) و (د) من الفرع ٣ من هذا المرفق ممثلة في اللجنة بعضو واحد على الأقل. وريثما تتوفر لدى السلطة أموال غير الاشتراكات المقررة تكفي لتغطية مصروفاتها الإدارية، يتعين أن يكون من بين أعضاء اللجنة ممثلون للمساهمين الخمسة الذين يقدمون أكبر قدر من المساهمات

للميزانية الإدارية للسلطة. وبعد ذلك، يكون انتخاب عضو واحد من كل مجموعة على أساس الترشيح المقدم من أعضاء كل مجموعة من المجموعات، دون الإخلال بإمكانية انتخاب أعضاء آخرين من كل مجموعة من هذه المجموعات.

وأشارت الجمعية أيضا إلى الفقرة ٤ من الفرع ٩ من المرفق نفسه التي تنص على أن يشغل أعضاء اللجنة المالية مناصبهم لمدة خمس سنوات. ويجوز إعادة انتخابهم لمدة أخرى.

٤٠ - وذكر الرئيس الجمعية أيضا بمقرره المتخذ في عام ٢٠٠٦ خلال الدورة الثانية عشرة للسلطة، حسبما هو مبين في الفقرة ٣٢ من الوثيقة ISBA/12/A/13، الذي ينص على أنه يتعين على الدول الأطراف أن تعلن عن أسماء مرشحيها لأي انتخابات في المستقبل قبل شهرين على الأقل من بدء الدورة ولاحظ أنه في ١١ أيار/مايو ٢٠١٦، أي قبل شهرين من بدء الدورة الثانية والعشرين للسلطة، وردت ترشيحات لعضوية اللجنة المالية من ١٣ دولة طرف. ولاحظت الجمعية أيضا أن أربعة ترشيحات من إيطاليا والجزائر وكينيا وميانمار وردت بعد الموعد النهائي.

٤١ - وبعد التشاور مع المجموعات الإقليمية والمرشحين ورئيس اللجنة المالية المنتهية مدته، اقترح الرئيس أن تقوم الجمعية، نظرا لطبيعة العمل الذي يتعين الاضطلاع به وتاريخ حضور الأعضاء اجتماعات اللجنة، بانتخاب جميع المرشحين الـ ١٣ الذين قدمت ترشيحاتهم ضمن الإطار الزمني المحدد وأن توافق الجمعية أيضا، على أساس مرة واحدة ودون المساس بأي انتخابات في المستقبل ودون أن يشكل ذلك سابقة، على انتخاب المرشحين من كينيا وميانمار. ويرد في الوثيقة ISBA/22/A/14 مقرر الجمعية المتعلق بانتخاب أعضاء اللجنة المالية للعمل لفترة تبدأ من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١.

ثاني عشر - انتخابات ملء شواغر في المجلس

٤٢ - في الجلسة الستين بعد المائة أيضا المعقودة في ٢١ تموز/يوليه، انتخبت الجمعية الدول التالية لملء الشواغر في مجلس السلطة لفترة أربع سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، رهنا بالتفاهات التي يتم التوصل إليها في المجموعات الإقليمية ومجموعات المصالح. ويرد مقرر الجمعية المتعلق بالانتخابات لملء الشواغر في المجلس في الوثيقة ISBA/22/A/12.

المجموعة ألف

الصين

اليابان

المجموعة باء

الهند

المجموعة جيم

جنوب أفريقيا

كندا

المجموعة دال

أوغندا

البرازيل

بنغلاديش

المجموعة هاء

الأرجنتين

إسبانيا

بنما

بولندا

ترينيداد وتوباغو

الجزائر

الجمهورية التشيكية

كوت ديفوار

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

النرويج

هولندا

ثالث عشر - اعتماد الميزانية وجدول الاشتراكات المقررة

٤٣ - في جلستها الحادية والستين بعد المائة المعقودة في ٢٢ تموز/يوليه، أشارت الجمعية إلى العرض الشفوي الذي قدمه رئيس اللجنة المالية^(١) ونظرت في تقرير اللجنة (ISBA/22/A/5-ISBA/22/C/19)، والميزانية المقترحة للسلطة للفترة المالية ٢٠١٧-٢٠١٨ (ISBA/22/A/6-ISBA/22/C/9) وجدول الاشتراكات المقررة لعامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨. واستنادا إلى توصيات المجلس (ISBA/22/C/L.2)، اتخذت الجمعية المقررات الواردة في الوثيقة ISBA/22/A/13.

رابع عشر - مواعيد الدورة المقبلة للجمعية

٤٤ - ستعقد اللجنة القانونية والتقنية اجتماعها في الفترة من ٢٠ شباط/فبراير إلى ٣ آذار/مارس ٢٠١٧. وستعلن مواعيد دورة الجمعية الثالثة والعشرين في الوقت المناسب. وسيحين دور مجموعة الدول الأفريقية لتسمية مرشح لرئاسة الجمعية في عام ٢٠١٧.

(١) نظرا لمواعيد الرحلات الجوية، قدم رئيس اللجنة المالية، أولاف مايكلباست (النرويج) تقرير اللجنة المالية إلى الجمعية في جلستها الثامنة والخمسين بعد المائة. واتخذت الإجراءات المتعلقة بالبند في الجلسة الحادية والستين بعد المائة.